

مستقبل المسؤولية المدنية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي بعد سحب التوجيه الأوروبي

الأستاذة الدكتورة أودين سلوم الحايك

أستاذة في القانون الخاص

الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية

ORCID No: 0009-0009-6883-8807

(تاريخ لإستلام: 22 تشرين أول 2025؛ تاريخ القبول: 20 تشرين ثاني 2025؛ تاريخ النشر: 23 كانون أول 2025)

الملخص

سعى الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح توجيه خاصٍ للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي في أيلول من العام 2022، وذلك بهدف تحديث الإطار القانوني، وضمان توازنٍ مناسبٍ بين حماية حقوق المتضررين وتشجيع الابتكار التقني. غير أنّ عدّة عواملٍ ساهمت في اتخاذ قرار التخلي عن التوجيه في شباط من العام 2025، أبرزها الضغوطات السياسية الداخلية والخارجية، وتأثير لوبي الشركات الإقتصادية الكبرى، فضلاً عن اعتماد اللائحة 1689/2024 في آذار 2024 التي تضع إطاراً تنظيمياً لأنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى خطرها، وتحديث التوجيه بشأن المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن المنتجات بتاريخ 2024/11/18، المتعلق بالمسؤولية من جراء الأشياء المعيبة. يُسهّل التوجيه على الضحايا المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن عيب في المنتج، سواء كانت هذه الأضرار مادية أم غير مادية، كما يخفف عبء الإثبات عن كاهل الضحايا. بُني التوجيه الذي تمّ سحبه على اجتهادٍ أوروبي سابق، إلّا أنّه طُوّر لتطبيقه على تعقيدات الذكاء الاصطناعي. فتحوّلت بذلك المبادئ القانونية التي تطوّرت عبر الاجتهاد إلى قواعدٍ تشريعيةٍ محدّدة وواضحة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الذكاء الاصطناعي. وبالتالي فإن غياب التوجيه لا يعني غياب المبادئ القانونية. بالاستناد إلى الاجتهاد السابق، عندما تتناول المحاكم الوطنية البتّ بطلبات متعلّقة بالذكاء الاصطناعي ستخضع هذه القضايا لمبادئ قانون الاتحاد الأوروبي ولا سيما مبدأ الفعالية. لن تعمل المحاكم الوطنية بشكل مستقلّ عن قانون الاتحاد الأوروبي، على الرغم من سحب التوجيه. يمكن للمحاكم الاستناد إلى القواعد القانونية العامة ومبادئ المسؤولية المعمول بها، لتطبيق مبدأ افتراض العلاقة السببية بشكل عملي ومرن يضمن حماية المتضررين من أنظمة الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى استنادها إلى قرارات محكمة العدل الأوروبيّة لتفسير المبادئ العامة وتطبيقها على الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مسائل الإثبات. بذلك، يتطلب المستقبل القانوني رؤية متكاملة لتحفيز الابتكار المستدام.

كلمات مفتاحية: افتراض العلاقة السببية - حوكمة الابتكار - سحب التوجيه الأوروبي - مسؤولية مدنية - مبدأ الفعالية.

1. مقدمة

التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي جعل منه عاملاً أساسياً ومؤثراً في القطاعات كافة، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية، ما أحدث ثورة في طريقة معالجة البيانات واتخاذ القرارات. لكن التحدي الأكبر كان في المجال القانوني، لا سيما في ما يتعلق بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقدة.

تثير استقلالية الأنظمة الذكية، وإمكانية اتخاذ القرار دون تدخل بشري، صعوبة تطبيق القواعد التقليدية التي تعتمد على إثبات الخطأ أو الإهمال. في هذا السياق، سعى الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح توجيه خاص للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي في أيلول من العام 2022، ينظم هذه المسؤولية بهدف تحديث الإطار القانوني، وضمان توازن مناسب بين حماية حقوق المتضررين وتشجيع الابتكار التقني. غير أن سحب هذا التوجيه في شباط من العام 2025 فتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول قدرة الاتحاد الأوروبي على التوفيق بين حماية الحقوق وتعزيز الابتكار، الأمر الذي يُعتبر مؤشراً إلى أزمة تنظيمية تستحق القراءة النقدية. عللت المفوضية الأوروبية قرارها بأنه "لا يوجد اتفاق متوقع" بشأنه، وبصعوبة التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي، بحيث قررت بعض الجهات العودة عن اعتماد مشروع التوجيه بسبب ضغوط سياسية واقتصادية طالبت بتبسيط القوانين لتشجيع الابتكار، كما تأثرت المواقف بأراء دول كبرى مثل الولايات المتحدة التي دعت إلى تنظيم أكثر مرونة وأقل تقييداً للذكاء الاصطناعي. هذا التراجع يطرح تساؤلات مهمة حول مستقبل المسؤولية المدنية في أوروبا، خصوصاً في ظل اجتهادات المحكمة الأوروبية التي تميل إلى اعتماد مبدأ افتراض العلاقة السببية بين استخدام الأنظمة الذكية والضرر، كآلية لتسهيل التعويض على المتضررين. ما يتطلب البحث في ما اذا كان قرار سحب توجيه المسؤولية المدنية يمثل تراجعاً في الإرادة التنظيمية، أم ضبط التوازن بين الابتكار والمساءلة؟ وما هي البدائل التشريعية والقضائية المتاحة للإتحاد الأوروبي لمعالجة التحديات التي خلفها التراجع عن اصدار التوجيه؟

2. تنظيم الذكاء الاصطناعي بين التردد وإطلاق الابتكار

تتلخص الحاجة إلى إيجاد إطار قانوني شفاف للذكاء الاصطناعي في وجوب حماية حقوق الأفراد، والحد من انتهاك خصوصيتهم، وضمان حصولهم على تعويضات من جراء الأضرار التي قد تلحق بهم. نظراً لأن القوانين التقليدية لا يمكنها الإحاطة بالتقنية الجديدة التي تتطور بسرعة هائلة، بات من الضروري تطويرها لضمان العدالة، ووضع قواعد موحدة بين الدول.

شكل إعلان المفوضية خيبة أمل لأحزاب البرلمان الأوروبي، وارتياحاً من لوبي شركات التكنولوجيا الكبرى (Anupriya Datta, Théophane Hartmann, Après les critiques de JD Vance, la Commission). إذ أدان عضو البرلمان الأوروبي أكسل فوس (حزب الشعب الأوروبي) قرار المفوضية معتبراً أن المفوضية اختارت نشاط عدم اليقين القانوني، واختلال توازن القوى في الشركات، ونهج الغرب المتوحش الذي يفيد فقط شركات التكنولوجيا الكبرى. فيما رحبت أوراسالا، عضو البرلمان الأوروبي الفنلندي من حزب الشعب الأوروبي، بقرار سحب التوجيه (Béatrice Bohémier-Piché La Commission européenne abandonne l'AI Liability Directive, 13 février 2025, <https://www.gautrais.com>). كذلك أبدى المستهلكون ومنظمات حقوق الإنسان خوفهم من ضياع حقوق

الأفراد نتيجة عدم وضع إطار قانوني واضح، فيما أبدت شركات التكنولوجيا ارتياحها للتراجع لأنه يسمح لها بتطوير منتجاتها، وإطلاق العنان للابتكار بمرونة أكبر، دون أي قواعد قانونية مكبلة لها.

بذلك يكون الاتحاد الأوروبي قد تراجع عن أحد أعمدة تنظيم الذكاء الاصطناعي، بعد أن سبق له التراجع عن اقتراح منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية في العام 2020. هذا التراجع المتكرر يطرح تساؤلات جدية حول مدى استقلالية القرارات التشريعية عن نفوذ المصالح الاقتصادية. فما هي الأسباب المعلنة والأسباب الحقيقية لسحب التوجيه؟

2.1 أسباب سحب اقتراح التوجيه المتعلق بالمسؤولية المدنية

ساهمت عدة عوامل في اتخاذ قرار التخلي عن التوجيه، ومن أبرز الأهداف المعلنة اعتماد اللائحة رقم 1689/2024، في آذار من العام 2024 التي تضع إطاراً تنظيمياً لأنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى خطرها، مما قلل من الحاجة إلى توجيه منفصل بشأن المسؤولية عن الأضرار. كما تم تحديث التوجيه بشأن المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن المنتجات بتاريخ 2024/11/18، بموجب التوجيه رقم 2024/2853 (EU)، المتعلق بالمسؤولية من جراء الأشياء المعيبة. لم يعد نطاق المسؤولية يشمل فقط المنتجات المادية، بل أصبح يشمل أيضاً مكوناتها والبرمجيات المرتبطة بها. إذ تم توسيع تعريف "المنتج" ليشمل صراحة البرمجيات (المستقلة أو المدمجة)، وملفات التصنيع الرقمية (على سبيل المثال، للطباعة الثلاثية الأبعاد)، والخدمات الرقمية المتصلة التي تشكل مكوناً لمنتج مادي (مثل أنظمة التشغيل الآلي للمنازل الذكية، وخدمات مراقبة الصحة في الساعات الذكية). ومع ذلك، لا يشمل التعريف الملفات الرقمية بحد ذاتها (مثل الأفلام أو الموسيقى). كما تستثنى البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر التي يتم تطويرها أو توفيرها خارج إطار نشاط تجاري.

من جهة أخرى، يُسهّل التوجيه على الضحايا المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن عيب في المنتج، سواء كانت هذه الأضرار مادية أم غير مادية، مثل الأضرار النفسية أو فقدان البيانات، كما يخفف عبء الإثبات عن كاهل الضحايا، خصوصاً في الحالات المعقدة المتعلقة بالمنتجات الرقمية أو الذكاء الاصطناعي. بحيث تم إدخال افتراضات للعيوب في بعض الحالات، مثل: رفض المدعى عليه الكشف عن أدلة ذات صلة، أو عدم إمتثال المنتج لمتطلبات السلامة الإلزامية الهادفة لمنع نوع الضرر الذي لحق بالضحية. في حالات التعقيد التقني أو العلمي المفرط، يمكن للمحكمة أن تفترض وجود عيب أو علاقة سببية إذا أثبت المدعى أن المنتج ساهم على الأرجح في الضرر. يبقى الإسهام الأكبر في توسيع دائرة الجهات التي يمكن تحميلها المسؤولية. بالإضافة إلى الشركة المصنعة، يمكن للتوجيه أن يُحمل المسؤولية لجهات أخرى في سلسلة التوريد، ومنها: مطوّرو البرمجيات، ومقدمو خدمات تلبية الطلبات والمنصات الإلكترونية التي تعمل كجهة مصنعة أو مستوردة أو وكيلة أو مقدمة لخدمات تلبية الطلبات أو موزعة لمنتج معيب، والشركات التي تجري تعديلات جوهرية على منتج بعد طرحه في السوق قد تُعتبر مسؤولة كجهات مصنعة جديدة.

في الواقع، وراء هذه الأسباب المعلنة هناك أسباب أخرى أكثر تأثيراً دفعت المفوضية الأوروبية إلى سحب توصية توجيه المسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي من برنامجها للعام 2025، ولم يكن هذا التراجع مجرد قرار تشريعي تقني، بل جاء نتيجة لسياق سياسي معقد اتسم بتوترات داخلية وضغوط خارجية، عكست طبيعة الصراع بين نموذج التنظيم الوقائي الأوروبي، والنموذج الليبرالي الذي تدفع به قوى عالمية أخرى، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أكبر المنتقدين كان نائب الرئيس الأميركي فانس خلال مؤتمر الذكاء الاصطناعي الذي عقد في باريس في 11 و12 شباط من العام

2025 والذي عبّر فيه عن مخاوفه من أن يكون التنظيم الأوروبي صارماً بشكل مفرط من شأنه أن يعيق الابتكار. كذلك، برز خلال المؤتمر المذكور، خلاف عميق بين الدول الأعضاء بشأن مدى تدخّل التشريع الأوروبي في رسم قواعد المسؤولية المدنية في هذا المجال التقني المتطوّر.

لعب الفاعلون الصناعيون، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا، دوراً كبيراً في التأثير على القرار السياسي، معتبرين أنّ التوجيه المقترح يُدخل أعباءً قانونية وإجرائية على المطوّرين والناشرين، ويزرع الغموض حول من يتحمّل المسؤولية في حال تعدّد الفاعلين.

2.1.1 خلفية توجيه المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي 496 COM(2022)

أطلقت مبادرة التوجيه من المفوضية الأوروبية بتاريخ 28 أيلول 2022، وكان الهدف منها معالجة فجوة قانونية، تتمثّل في صعوبة تحميل المسؤولية في حالات الضرر الناتج عن أنظمة ذكية، لا تنتمي إلى كيان قانوني تقليدي. وقد تضمّن التوجيه مقترحات لتبني مبدأ افتراض العلاقة السببية القابل للدحض، وتوزيع المسؤولية بين الفاعلين التقنيين، مع تسهيل عبء الإثبات على الضحية. كان من المفترض أن يعمل هذا التوجيه الذي تمّ تقديمه في العام 2022 بشكلٍ تكميلي ومتسق مع "قانون الذكاء الاصطناعي" للاتحاد الأوروبي، الذي يركّز على تنظيم وتصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي بحسب مستوى المخاطر، ووضع متطلبات السلامة والأمان لها. يشير التوجيه إلى الالتزامات المنصوص عليها في قانون الذكاء الاصطناعي لتحديد الأطراف التي يمكن افتراض مسؤوليتها عن الأضرار. ويهدف إلى تسهيل طرق الحصول على تعويض للضحايا عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال تخفيف عبء الإثبات، وقد وضع قواعد موحدة للمسؤولية المدنية عن هذه الأضرار. أمّا الأهداف الرئيسية له فتكمن في ضمان اليقين القانوني، وحماية المتضررين، وتعزيز الابتكار والثقة، وتحسين أداء السوق الداخلية، وذلك من خلال تكييف قواعد المسؤولية المدنية غير التعاقدية.

قدّم التوجيه "افتراضاً قانونياً قابلاً للدحض" للعلاقة السببية بين الخطأ والضرر في سياقات معيّنة، وذلك عند استيفاء الشروط التالية:

- عدم امتثال المدعى عليه لموجب العناية الذي يحمي ضدّ الأضرار التي تسبّب فيها النظام الذكي.
 - من المرجّح بشكل معقول أنّ خطأ المدعى عليه أثر على المخرجات، أو عدم وجود مخرجات أنتجها نظام الذكاء الاصطناعي.
 - أخيراً، يظهر المدعى أنّ المخرجات، أو الفشل في إنتاج مخرجات النظام، قد أدت إلى الضرر الحاصل. إذا كان النظام عالي الخطورة فسيكون من المفترض أنّه تمّ خرق موجب العناية، إذا ثبت عدم توافق النظام مع قانون الذكاء الاصطناعي. في حالة أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر، إذا أثبت المدعى وجود ضرر وخطأ من جانب المدعى عليه، مثل عدم الامتثال للالتزامات معيّنة بموجب "قانون الذكاء الاصطناعي"، وافترضت المحكمة أنّ هذا الخطأ هو سبب الضرر، فإنّ عبء إثبات أنّ الضرر لم يكن ناتجاً عن خطأ المدعى عليه ينتقل إلى المدعى عليه.
- يهدف هذا الافتراض إلى تجاوز صعوبة إثبات العلاقة السببية المباشرة بين عمل الذكاء الاصطناعي والضرر بسبب تعقيد النظام.

كان التوجيه يسمح للمحاكم في دول الاتحاد الأوروبي بإصدار أوامر تطلب من المدعى عليهم (مقدمي الخدمات أو مشغلي، أو مستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي) تقديم أدلة تتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي العالية الخطورة. ويمنح

المحاكم الوطنية صلاحية إصدار أوامر للكشف عن الأدلة ذات الصلة بالضرر الناجم عن أنظمة الذكاء الاصطناعي العالية المخاطر، وذلك بهدف مساعدة الضحايا في جمع المعلومات اللازمة لتحديد الأطراف المسؤولة وإثبات دعاويهم، من خلال إلزام مزودي ومستخدمي هذه الأنظمة بتقديم معلومات تقنية محدّدة ومفصلة حول كيفية عمل النظام. يأخذ هذا الإجراء في الاعتبار المصالح المشروعة للأطراف، بما في ذلك حماية الأسرار التجارية والمعلومات الحساسة. وفقاً للتوجيه يُلزم مقدّمو خدمات الذكاء الاصطناعي بإعطاء المعلومات اللازمة للتحقق من نظام الذكاء الاصطناعي وكيفية عمله، ما يسهّل الإثبات. تشكّل هذه النصوص ضماناً للمتضررين، لأنها تسهّل وصولهم إلى حقوقهم، وتعزّز ثقة المستخدمين لهذه التقنية؛ بالمقابل يدفع التوجيه الشركات إلى اعتماد معايير عالية من السلامة والشفافية.

2.2 الواقع القانوني بعد سحب التوجيه المتعلّق بالمسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي

لا يقتصر أثر سحب التوجيه على البعد القانوني وحده، بل يمتدّاه إلى إضعاف المنظومة الأوروبية ككلّ، وإلى إحداث فراغ تشريعي قد تستغلّه القوى التكنولوجية العالمية، لإعادة تشكيل معايير الحوكمة الرقمية وفق مصالحها الخاصة. وفي ظلّ هذا الواقع، يبرز دور القضاء الأوروبي كمحور ارتكاز مؤقت، لكن غير كافٍ، في غياب نصّ تشريعي صريح وشامل. يظهر إذاً أنّ هذا التوازن المختلّ قد يُفضي إلى مراجعة أوسع لاستراتيجية الاتحاد تجاه الذكاء الاصطناعي في السنوات المقبلة، وربّما إلى إحياء التوجيه في صيغة معدّلة أو بديلة.

وبالتالي، فإنّ تعليق المفوضية الأوروبية لتوجيه المسؤولية في مجال الذكاء الاصطناعي وضعها في مأزق تنظيمي مزدوج: فهي من جهة مطالبة بحماية الحقوق الأساسية في فضاء رقمي شديد التعقيد، ومن جهة أخرى تواجه ضغوطاً متزايدة للحفاظ على مرونة الأسواق وبيئة الابتكار.

2.2.1 أثر تعليق المسار التشريعي لتوجيه المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي

إذا كان الاتحاد الأوروبي يصبو إلى خلق توازن بين حماية الحقوق وتشجيع التطوّر التكنولوجي، فإنّ سحب التوجيه ستكون له تداعيات على الصعد كافة، فضلاً عن أنّه سيعيد موضوع المسؤولية المدنية إلى الواجهة، ويعتبرها مجالاً قانونياً قيد التشكيل، يمزج بين قانون المسؤولية والتقنيات والأخلاقيات.

فعلى الصعد السياسية والاستراتيجية، والتنظيمية ستترتّب نتائج مهمة على تعليق المسار التشريعي لتوجيه المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي، ذلك أن تراجع المفوضية تحت ضغط صناعي ودولي يعطي انطباعاً أنّ الاتحاد الأوروبي يفضل مصلحة الأسواق على حساب حماية الحقوق الأساسية، ويُفقد المفوضية جزءاً من سلطتها المعنوية كقوة قانونية وقيمية رائدة عالمياً في مجال تقنين التقنيات.

ومن الناحية الاستراتيجية، وبعبارة كانت أوروبا تروج لنموذج الابتكار الأخلاقي القائم على تنظيم مسؤول ومبنّي على الابتكار الأخلاقي، جاء التخلّي عن التوجيه ليضعف هذا النموذج، ويثير شكوكاً حول جدية الاتحاد في إنشاء بيئة رقمية آمنة وشاملة. كما أنّه يعطي انطباعاً بعدم القدرة على فرض التزامات فعلية على الشركات التكنولوجية الكبرى.

أما من الناحية التنظيمية، فإنّ التضارب بين المفوضية والبرلمان الأوروبي قد يؤدّي إلى إضعاف التنسيق المؤسسي بين أجهزة الاتحاد، ويؤثّر على مسارات تشريعية مستقبلية.

أما من الناحية التنظيمية فيبرز التضارب بين المفوضية والبرلمان الأوروبي الذي كان من أبرز المدافعين عن التوجيه، وقد أعرب بعض أعضائه عن خيبة أمل كبيرة بعد قرار سحبه، الأمر الذي قد يؤثر على مسارات تشريعية في المستقبل.

إلا أنّ التحديّ الأكبر يبقى في تكييف القواعد الكلاسيكية مع التقنيات الذكية، والتي غالبًا ما تكون غامضة، ما سيؤدي إلى صعوبة ضمان تعويض الضحايا دون إعاقة الابتكار.

2.2.2 التداعيات القانونية لسحب التوجيه

قد يؤدي غياب إطار قانوني موحد إلى زيادة عدم اليقين حول كيفية تطبيق قواعد المسؤولية المدنية، مما قد يؤثر على الشركات والأفراد على حدٍ سواء، نتيجة ترك فراغ في الإطار القانوني للمسؤولية المدنية من جزاء الذكاء الاصطناعي، ما قد يتسبب في صعوبة حصول الأفراد على تعويض بسبب الأضرار اللاحقة بهم.

يؤدي غياب إطار موحد للمسؤولية إلى تفاوت بين الدول الأعضاء في حماية الأفراد من الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، ما يضعف مبدأ "الوحدة القانونية" في السوق الأوروبية الموحدة. ومع غياب التوجيه، يصبح القضاء المحلي ملزمًا بابتكار حلول دون مرجعية واضحة. الأمر الذي قد يفتح الباب لتضارب الاجتهادات، ويقلل من فعالية التنظيمات الأخرى كالثلاثة العامة للذكاء الاصطناعي التي تنظم فقط الجانب الوقائي، دون معالجة كافية للجوانب التعويضية.

في غياب توجيه موحد، تعود الصدارة للقوانين المدنية المعمول بها في كل دولة على حدة. قد تختلف هذه القوانين بشكل كبير في تعريف المسؤولية المدنية، وشروطها، وأنواعها، وطرق تقدير التعويضات، والجهات القضائية المختصة. يمكن أن ينشأ تضارب في القوانين بين الدول المختلفة، مما يزيد من صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق في الحالات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

تلعب القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم دورًا حاسمًا في تفسير وتطبيق القوانين القائمة. في غياب التوجيه، ستزداد أهمية السوابق القضائية في التوحيد غير الرسمي للممارسات القانونية. سيُضطر القضاء إلى لعب دور أساسي في هذا المجال لتفسير المسؤولية الناجمة عن أضرار الذكاء الاصطناعي.

إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات دولية ذات صلة بالمسؤولية المدنية، فإنها قد تظل سارية المفعول، وتوفر إطارًا قانونيًا في بعض الحالات، خصوصًا في العلاقات العابرة للحدود. في بعض الأنظمة القانونية، قد تُطبق المبادئ العامة للقانون لسد الفراغات القانونية التي قد تنشأ عن سحب التوجيه.

على الرغم من سحب التوجيه، يمكن للمتضررين من الذكاء الاصطناعي التوجّه إلى المسؤولية عن عيب في المنتج التي تمّ تحديثها في كانون الأول من العام 2024، وقد أصبحت هذه المسؤولية تطبق على المنتجات الرقمية والبرمجيات. يتيح هذا التوجيه افتراض وجود عيب في بعض الحالات، مما يسهل تقديم الدعاوى القضائية، لكنّه في بعض الحالات قد لا يتناسب مع تعقيدات الذكاء الاصطناعي.

3. النتائج المباشرة لسحب التوجيه حول المسؤولية المدنية

تثير قضايا المسؤولية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية مهمة. من الركائز الأساسية لتفعيل المسؤولية المدنية إثبات العلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر، وهو أمر معقد في الذكاء الاصطناعي.

بني التوجيه الذي تم سحبه على اجتهاد أوروبي سابق، إلا أنه طُور لتطبيقه على تعقيدات الذكاء الاصطناعي. فتحوّلت بذلك المبادئ القضائية التي تطوّرت عبر الاجتهاد إلى قواعد تشريعية محدّدة وواضحة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الذكاء الاصطناعي. اعتمدت المحكمة الأوروبية في قضايا المسؤولية عن المنتجات المعيبة على مفهوم الافتراض القانوني للعلاقة السببية، وكان التوجيه المقترح يسعى إلى توسيع هذا المبدأ ليشمل الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقّدة.

تبنت المحكمة الأوروبية (Court of Justice of the European Union – CJEU) وكذلك المحاكم الوطنية الأوروبية مبادئ معيّنة في قضايا المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن التكنولوجيا، وخصوصًا في مجال المنتجات المعيبة. مثلاً، في قضايا المسؤولية عن المنتجات (Product Liability)، تم تطوير معايير تسمح بتحميل الشركات المصنّعة المسؤولية حتى في حالات عدم الإهمال، بناء على افتراض وجود عيب. كذلك، هناك اجتهادات في مجال حماية المستهلكين تعزّز حقهم في التعويض عن الأضرار، مع تحريك عبء الإثبات في بعض الحالات.

3.1 استناد المحاكم الوطنية إلى القانون الأوروبي

ستستند المحاكم الوطنية إلى القانون الأوروبي في أحكامها، خصوصًا قانون الذكاء الاصطناعي، الذي ينص على "العناية اللازمة" وهو عنصر من عناصر المسؤولية من خلال تحديد التزامات المطوّرين والمستخدمين لهذا الذكاء بشأن الاستخدامات المحدّدة. عندما تعتمد المحاكم الوطنية على هذا القانون في قضايا المسؤولية، فإنّ البتّ بالمسائل المطروحة أمامها يقع تحت طائلة قانون المسؤولية المدنية في الاتحاد الأوروبي الذي تحكمه المبادئ القانونية التي وضعها الاتحاد.

يمكن للأحكام البارزة لمحكمة العدل الأوروبية أن ترعى المفاهيم الأساسية للمسؤولية التي يمكن استنتاجها من خلال حكمين هما: (Crehan – C-295/04) و (Manfredi C-295/04). في كلتا القضيتين كان هناك نقص في نظام موحد للمسؤولية في الاتحاد الأوروبي، وقد أوضحت محكمة العدل موقفها بشأن التعويض عندما ينتج الضرر عن انتهاك قانون الاتحاد، وقضت بحق المدّعين بالمطالبة بالتعويض عن انتهاك القانون المذكور.

بالاستناد إلى الاجتهاد السابق، عندما تتناول المحاكم الوطنية البتّ بطلبات متعلّقة بالذكاء الاصطناعي التي تنتج عن انتهاك قانون الاتحاد الأوروبي، تصبح هذه النزاعات قضايا قانونية تعود إلى أحكام الاتحاد. وبالتالي تخضع هذه القضايا لمبادئ قانون الاتحاد الأوروبي ولا سيما مبدأ الفعالية Principe d'effectivité الذي يحظر على المحاكم الوطنية تطبيق قواعد إجرائية أو موضوعية تجعل من الصعب بشكل مفرط على المدّعين الحصول على تعويض.

يمكن أن تمتدّ المبادئ التي تحكم قانون التعويضات في الاتحاد الأوروبي إلى المسؤولية الصارمة عن الأشياء أو الأنشطة الشديدة الخطورة، لا سيما عندما تعتبر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كأشياء شديدة الخطورة، وتتطابق مع تصنيف قانون الذكاء الاصطناعي لأنظمة الذكاء الاصطناعي العالية الخطورة، من هنا قد يؤثر القانون الأوروبي على المحاكم الوطنية في تحديد عناصر المسؤولية.

بالاستناد إلى مبدأ الفعالية، فإن المحاكم الوطنية لن تعمل بشكل مستقلّ تمامًا عن قانون الاتحاد الأوروبي، وذلك على الرغم من سحب توجيه المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي.

3.1.1 مصير افتراض العلاقة السببية

قد تحتاج المحاكم الوطنية التي تنتظر في قضايا المسؤولية المعقّدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى الإعتماد على القضايا الظرفية. يشكّل القرار الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJUE) بتاريخ 21 أيار من العام 2017 في قضية سانوفي C-621/15 المثال الأبرز لهذا الموضوع.

نشأت القضية في فرنسا عندما أصيب رجل بالتصلّب المتعدّد بعد تلقّيه عدّة حقن من لقاح التهاب الكبد B الذي تنتجه شركة سانوفي باستور. رفع ورثته دعوى قضائية ضدّ الشركة المذكورة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. كانت المشكلة القانونية الرئيسية تكمن في أنّ الأبحاث الطبيّة لم تتمكّن من إثبات أو استبعاد بشكل قاطع وجود علاقة سببية بين لقاح التهاب الكبد B وظهور التصلّب المتعدّد. وجدت المحاكم الوطنية الفرنسية صعوبة في إثبات هذه العلاقة السببية المطلوبة بموجب التوجيه الأوروبي الخاصّ بالمسؤولية عن المنتجات المعيبة. لذلك، أحالت محكمة النقض الفرنسية أسئلة أولية إلى محكمة العدل الأوروبيّة، تطلب منها تفسير المادة 4 من التوجيه EEC374/85، والتي تنصّ على أنّ "على الضحية إثبات الضرر والعيب والعلاقة السببية بين العيب والضرر". حكمت محكمة العدل الأوروبيّة بأنّه في غياب إجماع علمي، يمكن إثبات عيب في اللقاح والعلاقة السببية بين هذا العيب والمرض من خلال مجموعة من القرائن الخطيرة والدقيقة والمتّسقة. منها: التقارب الزمني بين إعطاء اللقاح وظهور المرض، وغياب التاريخ الطّبي الشخصي والعائلي للمصاب بالمرض، ووجود عدد كبير من الحالات المسجّلة لظهور هذا المرض بعد تلقّي لقاحات مماثلة. شددت محكمة العدل الأوروبيّة على أنّه يجب على القضاة الوطنيين تقدير ما إذا كانت هذه القرائن، في كلّ حالة على حدة، خطيرة ودقيقة ومتّسقة بما يكفي للسماح بالاستنتاج بأنّ وجود عيب في المنتج هو التفسير الأكثر ترجيحًا لوقوع الضرر، مع الأخذ في الاعتبار الحجج المقدّمة من المنتج.

يعتبر حكم سانوفي C-621/15 بالغ الأهمية لعدّة أسباب:

- تخفيف قواعد الإثبات: لقد خفّف من متطلّبات الإثبات على الضحايا في قضايا المسؤولية عن المنتجات المعيبة، خصوصًا عندما يكون إثبات العلاقة السببية صعبًا بسبب عدم وجود إجماع علمي، واعترف بأنّ السببية القانونية لا ينبغي أن تخضع لليقين العلمي المطلق.
- حماية المستهلكين: يعزّز هذا الحكم حماية المستهلكين من خلال تسهيل وصولهم إلى العدالة وتمكينهم من الحصول على تعويض، حتى في الحالات المعقّدة التي لم تقدّم فيها العلوم بعد إجابة نهائية.
- التأثير على القانون الوطني: قرار محكمة العدل الأوروبيّة ملزم للمحاكم الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القضايا المماثلة، بما في ذلك فرنسا حيث نشأ النزاع.
- سابقة للمنتجات المعقّدة: يخلق هذا الحكم سابقة مهمة لمسؤولية المنتجات المعقّدة، مثل المنتجات الصيدلانية أو، من المحتمل، التقنيّات المتقدّمة مثل الذكاء الاصطناعي على الرغم من أنّ هذا الأخير يقدّم تحديات خاصّة، فإنّ هذا القرار يُظهر أنّ القانون قادر على التكيف مع الحقائق التقنية والعلمية لضمان حماية فعّالة للضحايا.

باختصار، قضية سانوفي C-621/15 هي سابقة قضائية رئيسية أحدثت تطوراً مهماً في قانون المسؤولية عن المنتجات المعيبة في أوروبا، حيث اعترفت بصحة الإثبات بالفرائض لتحديد العلاقة السببية.

3.1.2 التوجهات المستقبلية المحتملة

إستناداً إلى منطق محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وعندما ستطرح قضية من قضايا المسؤولية المعقدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على القضاء، بحيث يشكل إثبات الخطأ أو العلاقة السببية تحدياً كبيراً على المتضرر، يمكن الاعتماد على الأدلة الظرفية. من المهم معرفة أن هذا الاعتماد سيؤدي إلى نتائج شبيهة بتلك المقترحة في توجيه مسؤولية الذكاء الاصطناعي الذي تمّ سحبه، والذي نصّ على افتراض العلاقة السببية القابل للدخض.

لا يؤدي سحب التوجيه إلى إلغاء المبادئ القانونية الأساسية التي تأسست عليها المسؤولية المدنية، لا سيما ما يتعلق بافتراض العلاقة السببية في المسؤولية عن المنتجات المعيبة. وبالتالي يمكن للمحاكم الاستناد إلى القواعد القانونية العامة ومبادئ المسؤولية المعمول بها، لتطبيق مبدأ افتراض العلاقة السببية بشكل عملي ومرن لضمان حماية المتضررين من أضرار الذكاء الاصطناعي. ستعود المحاكم الوطنية الأوروبية إلى المبادئ القانونية العامة والأنظمة الوطنية للدول الأعضاء، لتحديد المسؤولية في القضايا التي تنطوي على استعمال الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى استنادها إلى قرارات محكمة العدل الأوروبية لتفسير المبادئ العامة وتطبيقها على الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مسائل الإثبات. من أبرز المبادئ التي ستطبق نذكر:

- مبدأ الفعالية Principe d'effectivité

مبدأ الفعالية هو مفهوم يُستخدم في عدة سياقات، لكنّه يبرز بشكل خاص في القانون الدولي والقانون الإداري. بشكل عام، يشير هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكون القاعدة القانونية أو الإجراء الإداري فعالاً، ويحقق الغرض المقصود منه عملياً على أرض الواقع، وليس مجرد وجود نظري.

بشكل مبسط، يمكن القول إنّ مبدأ الفعالية هو التأكيد على النتائج العملية والواقعية للقواعد القانونية والقرارات والإجراءات. لا يكفي أن يكون هناك قانون أو قرار مكتوب، بل يجب أن يكون له تأثير حقيقي وملحوس، ويحقق الغرض الذي وُجد من أجله.

على الرغم من سحب توجيه المسؤولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، سيؤثر قانون الاتحاد الأوروبي على الممارسات الوطنية المسؤولة. سيطبق مبدأ الفعالية على القضايا التي ستطرح على المحاكم، وهو يضمن أن تؤخذ الأدلة الظرفية بعين الاعتبار لاستنتاج الحقائق، عندما تتحقق أضرار عن انتهاكات لقانون الذكاء الاصطناعي. من المفيد معرفة أن الاستناد إلى الأدلة الظرفية سيؤدي إلى النتائج عينها التي كان يتوقعها التوجيه الذي تمّ سحبه.

- مبدأ "الشيء يتحدث عن نفسه" Res Ipsa Loquitur

لتطبيق مبدأ الفعالية يمكن للمحاكم أن تشير إلى مجموعة من الفرضيات الواقعية، منها مفهوم "الشيء يتحدث عن نفسه". في القانون، وتحديدًا في المسؤولية التقصيرية، يُستخدم هذا المبدأ للسماح للمحكمة باستنتاج الإهمال من طبيعة الحادث نفسه، حتى في غياب دليل مباشر على الإهمال. بعبارة أخرى، إذا وقع حادث لا يحصل عادةً إلا بسبب الإهمال،

وكانت الأداة أو الوضع الذي تسبّب في الضرر تحت السيطرة الحصرية للمدّعي عليه، فيمكن الافتراض أنّ المدّعي عليه كان مهملاً.

لكي ينطبق مبدأ "res ipsa loquitur"، يجب، عادةً، على المدّعي (الشخص المتضرّر) إثبات ثلاثة عناصر رئيسية:

- أنّ الحادث لم يكن ليحدث لولا الإهمال.

- أنّ الأداة، أو سبب الضرر كان تحت السيطرة الحصرية للمدّعي عليه.

- أنّ المدّعي لم يساهم في إصابته، أي ألا تكون الإصابة ناتجة عن فعل أو إهمال من جانب الضحية.

في مثل هذه الحالات، من الواضح أنّ خطأ ما قد حدث، وأنّه لم يكن ليحدث على الأرجح لو أنّ الطرف المسؤول مارس العناية المعقولة، حتى لو لم يتم إثبات كيفية حدوث الإهمال بشكل مباشر. يتيح هذا المبدأ إذاً للمحكمة أن تستجيب للخطأ أو السببية دون الحاجة إلى دليل مباشر عندما تشير الظروف بقوة إلى ذلك.

3.2 مفاعيل سحب التوجيه على الأمر بالإفصاح المعطى للقاضي

استناداً إلى الاجتهادات المستقرّة لمحكمة العدل الأوروبيّة، يملك القاضي سلطة إصدار أوامر بالإفصاح عن المعلومات (disclosure orders)، متى تبيّن أنّ هذه المعلومات ضرورية لإنصاف المتضرّر.

رغم أنّ القاضي يمتلك هذه الصلاحية، إلّا أنّ عبء الإثبات لا يزال على عاتق المتضرّر، في حين أنّ التوجيه كان سيسمح بافتراض العلاقة السببية في حالات معيّنة. كما أنّ القاضي سيحتاج إلى مبدأ عام، أو اجتهاد سابق، يبرّر طلب الإفصاح، دون سند تشريعي صريح. لا تزال هناك أدوات قانونية تمكّن القاضي من إلزام الشركة المصنّعة بالكشف عن معلومات لازمة للتحقيق في العلاقة السببية بعد سحب التوجيه. ولكن غياب قاعدة صريحة يُضعف فعالية هذا الإجراء، ويجعل تحقيق العدالة مرهوناً بمدى جرأة القاضي واجتهاده، في غياب نصّ قانوني واضح، ما يعزّز الحاجة لإعادة إحياء مشروع تشريعي مشابه للتوجيه في المستقبل.

في السياق الحالي، ونظراً لتزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية والعدلية حول العالم، تبرز الحاجة الملحة إلى الشفافية والقابلية للتفسير (Explainability) في عمل هذه الأنظمة الذكية. ولذلك، يجب أن تكون لدى القاضي صلاحية طلب الإفصاح عن طريقة عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، خصوصاً إذا كانت هذه الأنظمة تؤثر بشكل مباشر، أو غير مباشر، على اتّخاذ القرارات القضائية، أو حقوق الأفراد.

3.2.1 الأسباب التي تمكّن القاضي من طلب الإفصاح عن كيفية عمل النظام

يتّضح من خلال هذا البحث أنّ التوجيه المسحوب من قبل المفوضية الأوروبيّة عن جدول أعمالها للعام 2025 لم يقدّم مفاهيم جديدة بالكامل، إنّما تضمّن مبادئ قانونية قائمة. ما يفيد أنّ التوجيه لم يوضع بهدف تغيير أحكام المسؤولية، بل لتعزيز اليقين القانوني، وهو أمر بالغ الأهمية للقضاة الوطنيين الذين ينظرون في قضايا المسؤولية المعقّدة التي تتعلّق بالذكاء الاصطناعي، دون أدلة مباشرة. وبالتالي عدّة أسباب تمكّن القاضي من طلب إعطائه معلومات من المدّعي عليه، على الرغم من سحب التوجيه، مع بعض الصعوبات التي قد يواجهها في هذا الإطار. أبرز الأسباب هي التالية:

- **مبدأ العدالة والإنصاف:** من المبادئ الأساسية للعدالة أن يكون القرار القضائي مسبباً ومنطقياً وقابلًا للتدقيق. إذا كان قرار أو توصية نظام ذكاء اصطناعي غير شفاف، فكيف يمكن للمحكمة أو الأطراف المتنازعة التأكد من أنه عادل وغير متحيز؟
 - **حق الدفاع:** يجب أن يكون للمتقاضين الحق في فهم كيف تم التوصل إلى الأدلة أو التوصيات التي تستخدم ضدهم في المحكمة. إذا اعتمدت المحكمة على تحليل أو تصنيف تم بواسطة الذكاء الاصطناعي، فيجب أن يكون للمدافعين القدرة على فهم هذه العملية والطعن فيها إذا لزم الأمر.
 - **مكافحة التحيز:** أنظمة الذكاء الاصطناعي تُدرَّب على بيانات، وهذه البيانات قد تحتوي على تحيزات تاريخية أو مجتمعية. إذا كانت طريقة عمل النظام غير مفهومة، فمن الصعب اكتشاف وتصحيح هذه التحيزات، مما قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة أو تمييزية.
 - **المساءلة:** في حال حدوث خطأ أو ضرر نتيجة لاستخدام نظام ذكاء اصطناعي، يجب أن يكون هناك فهم لكيفية عمل النظام من أجل تحديد من يتحمل المسؤولية (المطور، المستخدم، مزود البيانات، إلخ).
 - **الأمانة القضائية:** تقع على عاتق القاضي مسؤولية التأكد من أن جميع الأدوات والمعلومات المستخدمة في المحكمة موثوقة ومناسبة. وهذا يشمل فهم مدى موثوقية ودقة أنظمة الذكاء الاصطناعي.
 - **القوانين والتشريعات الناشئة:** يتجه الاتحاد الأوروبي، نحو تنظيم الذكاء الاصطناعي، وخصوصاً الأنظمة العالية الخطورة المستخدمة في مجالات مثل العدالة. قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (AI Act)، يضع متطلبات صارمة للشفافية والقابلية للتفسير لهذه الأنظمة. يجب إصدار تشريعات تلزم المطورين والمستخدمين بتوفير معلومات حول كيفية عمل الأنظمة، بدلاً من تخفيف الإجراءات، والإنصاع لرغبة الشركات الكبرى التي لا تبغي سوى تحقيق الأرباح المادية حتى ولو كانت على حساب حقوق الأفراد.
- ماذا يعني "الإفصاح عن طريقة العمل"؟**

لا يعني الإفصاح عن طريقة العمل بالضرورة إصدار قرارات قضائية تتعارض مع حقوق الملكية الفكرية. إنما قد يشتمل قرار القاضي على ما يلي:

- **الوثائق الفنية:** تفاصيل حول كيفية تصميم النظام، ونموذج البيانات المستخدمة، والمنطق الذي يتبع لإنتاج النتائج.
- **البيانات التدريبية:** معلومات حول مجموعة البيانات التي تم تدريب الذكاء الاصطناعي عليها، وكيفية جمعها، وهل تم تحليلها للتحيزات المحتملة.
- **عوامل اتخاذ القرار:** تحديد العوامل التي اعتمد عليها النظام بشكل أساسي للوصول إلى نتيجة معينة، ومدى تأثير كل عامل.
- **التقييم والتدقيق:** نتائج الاختبارات والتدقيقات المستقلة التي تُظهر أداء النظام ودقته وتحيزاته المحتملة.
- **القدرة على إعادة الإنتاج:** القدرة على إعادة تشغيل النظام بالمدخلات نفسها للحصول على المخرجات نفسها، مما يسمح بالتحقق من صحتها.
- **شرح مبسط:** القدرة على تقديم شرح مفهوم للبشر عن سبب اتخاذ النظام لقرار معين، حتى لو كانت الخوارزمية معقدة.

3.2.2 التحديات التي تواجه القاضي في غياب قانون ملزم

يواجه القاضي مع الذكاء الاصطناعي بعض التحديات، خصوصاً عند إلزام المدعى عليه بالإفصاح عن المعلومات. أبرز هذه التحديات هي التالية:

-**تعقيد النماذج:** بعض نماذج الذكاء الاصطناعي، خصوصًا الشبكات العصبية العميقة، معقدة للغاية ويصعب تفسيرها ("الصندوق الأسود").

-**أسرار التجارة:** قد تدعي الشركات المطورة أن تفاصيل عمل أنظمتها هي أسرار تجارية. ومع ذلك، في سياق العدالة، يجب أن تتغلب المصلحة العامة في الشفافية والعدالة على هذه المخاوف في معظم الحالات.

-**الخبرة الفنية للقضاة:** قد يحتاج القضاة إلى خبراء لمساعدتهم في فهم وشرح طريقة عمل هذه الأنظمة المعقدة.

مع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية والقضائية، يصبح حق القاضي في طلب الإفصاح عن طريقة عمل النظام ضرورة لضمان العدالة والشفافية وحماية الحقوق الأساسية للمتناقضين. هذا الاتجاه نحو "الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (Explainable AI - XAI)" هو محور نقاش قانوني وأخلاقي هام على الصعيد العالمي.

4. الخاتمة

لا يمثل رجوع الاتحاد الأوروبي عن توجيه المسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي، عقب مؤتمر باريس 2025، إلى جانب تأجيل تطبيق بعض أحكام الإطار القانوني الجديد للذكاء الاصطناعي، تراجعًا تشريعيًا فحسب، بل يكشفان عن مرحلة انتقالية دقيقة تتجاوز الاعتبارات القانونية الضيقة إلى رهانات استراتيجية وسياسية واقتصادية أوسع. فقد كان من المتوقع أن يشكل التوجيه خطوة أساسية نحو توحيد قواعد المسؤولية وتسهيل الإثبات أمام المتضررين، غير أن الرجوع عنه أعاد المشهد القانوني الأوروبي إلى نقطة البداية، حيث تتجاذب الدول الأعضاء نماذج مختلفة من المسؤولية المدنية، ما يرسخ حالة من عدم التجانس التشريعي. ومن هنا، يبدو أن الاتحاد الأوروبي يعيد التفكير في علاقته بالابتكار، محاولًا الموازنة بين حماية الأفراد والمستهلكين من جهة، وتشجيع التطوير الصناعي والتكنولوجي من جهة أخرى، في سياق منافسة عالمية شديدة مع الولايات المتحدة والصين.

وعليه، فإن مستقبل تنظيم المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي يظل مفتوحًا على سيناريوهات متعددة، قد تتراوح بين إعادة طرح توجيه جديد أكثر دقة، أو دمج قواعد المسؤولية ضمن الـ AI Act ذاته، أو حتى ترك المجال لتطوير قواعد موحدة عبر الاجتهاد القضائي الأوروبي. وفي جميع الحالات، لا يمكن تجاهل أن التحدي الأكبر سيكون في إيجاد صيغة توفّق بين حماية المتضررين ومنح الثقة للتكنولوجيا، وبين توحيد النظام القانوني الأوروبي وتمكينه من مواكبة التطورات السريعة للذكاء الاصطناعي.

إن المرحلة المقبلة ستشكل بلا شك اختبارًا حاسمًا لقدرة أوروبا على بناء منظومة قانونية متوازنة، تضمن حقوق الإنسان وتحفز الابتكار، وتضع أسسًا واضحة لمسؤولية عادلة تتماشى مع التطور التقني، مع ضرورة تعزيز الحوار الدولي لتوحيد المعايير والضوابط المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وفي ضوء ما سبق، تبقى المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي إحدى أبرز القضايا التي ستحدّد شكل العلاقات القانونية والاجتماعية في العقود المقبلة، مما يحتم على صانعي القرار والمجتمع القانوني الأوروبي مواجهة التحديات بمرونة.

لائحة المراجع:

المراجع العربية

سلوم الحايك، أ. *الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية*. (شباط 2025)، لبنان.
سلوم الحايك، أ. *الاتحاد الأوروبي يتردد تحت ضغط اللوبيات، تشريع الذكاء الاصطناعي في مهب المصالح، جريدة الحرة*،
2025/5/24، <https://hura7.com>، تاريخ الدخول: 2025/5/25.

المراجع الأجنبية

Bohémier-Piché, B. La Commission européenne abandonne l'AI Liability Directive, 13 février 2025, <https://www.gautrais.com>, consulté le 16/3/2025.
Datta, A. *Théophane Hartmann, Après les critiques de JD Vance, la Commission retire la directive sur la responsabilité en matière d'IA*, 12/2/2025, www.euractiv.fr, consulté le 11/6/2025.
Judgment of the Court of 20 September 2001. *Courage Ltd v Bernard Crehan and Bernard Crehan v Courage Ltd and Others*. Reference for a preliminary ruling: Court of Appeal (England and Wales) (Civil Division) - United Kingdom. Case C-453/99. <https://eur-lex.europa.eu>, access date: 11/6/2025.
Judgment of the Court (Third Chamber) of 13 July 2006. *Vincenzo Manfredi v Lloyd Adriatico Assicurazioni SpA* (C-295/04), *Antonio Cannito v Fondiaria Sai SpA* (C-296/04) and *Nicolò Tricarico* (C-297/04) and *Pasqualina Murgolo* (C-298/04) v *Assitalia SpA*.
Potus, M. *Retrait du projet de directive sur la responsabilité en matière d'IA*, <https://www.altajuris.com>, publié le 27/2/2025. Consulté le 15/3/2025.
Proposition de directive du Parlement européen et du Conseil relative à l'adaptation des règles en matière de responsabilité civile extracontractuelle au domaine de l'intelligence artificielle (directive sur la responsabilité en matière d'IA), Commission européenne, 28 septembre 2022 (2022/0303 (COD)).
Règlement (UE) 2024/1689 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle et modifiant les règlements (CE) n° 300/2008, (UE) n° 167/2013, (UE) n° 168/2013, (UE) 2018/858, (UE) 2018/1139 et (UE) 2019/2144 et les directives 2014/90/UE, (UE) 2016/797 et (UE) 2020/1828 (règlement sur l'intelligence artificielle).